دور الموقع الجغرافى فى التجارة الخارجية

لدولة الإمارات العربية المتحدة

د . سيف سالم القايدى*

مقدمة :

تعد التجارة الخارجية أحد أوجه التوازن فى التوزيع الجغرافى للموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية على سطح الكرة الأرضية . وهى بذلك تعد نتاجًا طبيعيًا للعلاقات بين أقاليم العالم المختلفة بصفة عامة والاقتصادية بصفة خاصة . فقد خلق الله الأرض وما فيها من تباين فى نوعية الموارد والثروات لمنفعة الإنسان ، حتى تتمكن شعوب العالم من تبادل المنافع والبضائع بين هذه الأقاليم وفق نظام متعارف عليه يخدم مصلحة البشرية جمعاء .

وتعد دولة الإمارات إحدى دول مجلس التعاون الخليجى التى حباها الله ببعض المقومات الاقتصادية التى أسهمت فى وصول الدولة إلى هذه الدرجة من النمو الاقتصادى على جميع المستويات ، نظرًا للمناخ التجارى السائد والتسهيلات المتوافرة ووجود البنية التحتية التى كان لها الدور الكبير فى نمو هذا القطاع . ونتيجة لذلك زادت قيمة الصادرات السلعية من ٢٩ مليار درهم فى عام ١٩٧٥م إلى أكثر من ١٠٩ مليارات درهم فى عام ١٩٩٨م** . كما زادت قيمة الواردات السلعية من حوالى ١٠ مليارات درهم فى عام ١٩٧٥م إلى ١٠٠

---

* قسم الجغرافيا ، جامعة الإمارات العربية المتحدة .

** الدولار = ٣,٦٧٥ درهمًا (ربيع عام ٢٠٠٠م) .

مليار درهم فى عام ١٩٩٨م . هذه الزيادة كانت نتيجة طبيعية للجهود التى تقوم بها المؤسسات الحكومية والخاصة للترويج للبضائع والسلع المنتجة محليًا ، والترويج للدولة بوصفها منطقة آمنة للتجارة الخارجية وخاصة تجارة إعادة التصدير إلى الدول المجاورة .

وهناك قلة نسبية فى الدراسات الجغرافية المتعلقة بالتجارة الخارجية فى دولة الإمارات مقارنة بالدراسات الجغرافية فى الإنتاج الزراعى والصناعى والتخطيط وغيرها من الموضوعات الجغرافية .

مشكلة البحث :

لا شك أن هناك علاقة قوية بين التوزيع الجغرافى للموارد وتبادلها بين شعوب العالم . وعادة ما يزيد هذا التبادل التجارى بالنسبة للدول الساحلية ذات الجبهات البحرية إما مع دول الساحل المجاور لها أو مع السواحل الأخرى ، لوقوع هذه الدولة على بحار مفتوحة وهو مما يسهل عليها الانطلاق فى عمليات التبادل التجارى الدولى . وتتلخص مشكلة البحث فى دراسة مدى تأثير الموقع الجغرافى لدولة الإمارات فى عمليات تبادلها التجارى مع دول العالم ، كذلك مدى توافر المقومات المهمة التى جعلت من الدولة منطقة حيوية فى التبادل التجارى وخاصة التجارة الدولية وإعادة التصدير من الدول المجاورة خاصة وبقية دول العالم عامة وإليها .

وقد اتضح من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة فى هذا المجال أن غالبية هذه الدراسات تركز على الناحية الاقتصادية للتجارة الخارجية للدولة . ومن أبرز هذه الدراسات دراسة الدكتور خالد الحامض والدكتور محمد ريحان فى عام ١٩٧٩م بعنوان «دراسة تحليلية اقتصادية للتجارة الخارجية فى دولة

الإمارات » التى ركزت على ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه . كما أجريت بعض الدراسات الخاصة لدراسة وضع التجارة الخارجية لبعض إمارات الدولة مثل دراسة الأستاذ جاسم الشريف بعنوان «التركيب السلعى لصادرات إمارة دبى خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٢م» التى ركزت على أهمية إمارة دبى بوصفها منطقة إعادة تصدير إلى بقية دول العالم[١] .

وتم تجميع المادة العلمية من عدة مصادر وتبويبها وتفريغ بياناتها الإحصائية فى جداول لمعرفة البعد الجغرافى لأهم الدول التى تتعامل مع التجارة الخارجية للدولة . وتم حساب مؤشر التركيز الجغرافى للواردات والصادرات للدولة من بيانات وزارة التخطيط وديوان ولى عهد أبو ظبى . كما تم قياس مؤشر الانكشاف الاقتصادى من الجداول المرفقة بالبحث . وقد واجه الباحث بعض الصعوبات المتمثلة فى الحصول على أرقام تفصيلية لموضوع التجارة الخارجية بين دولة الإمارات وبقية دول العالم لعدة سنوات متجانسة .

الهدف من البحث :

يهدف هذا البحث ما يأتى :

١- مناقشة التطور الذى مرت به التجارة الخارجية فى دولة الإمارات فى الفترة التى تبدأ من ١٩٧٥م حتى الآن ، وهى الفترة التى بدأت فيها المؤسسات الحكومية والخاصة تأخذ دورها فى التبادل التجارى ، كما بدأ النمو فى الكمية والنوعية للبضائع التى أخذت تتدفق على موانئ الدولة من جميع دول العالم ، كما برزت الدولة بوصفها إحدى الدول المتميزة فى مجال التبادل التجارى فى منطقة الخليج العربى ، على أن يصحب هذا اهتمام بدور الموقع الجغرافى ما أمكن ذلك .

٢- تقويم المقومات الحيوية التى أدت إلى زيادة التجارة الدولية بين دولة

الإمارات وبقية دول العالم بصفة عامة مع التركيز على أهمية الموقع الجغرافى للدولة ومدى أهمية إسهامه فى التبادل التجارى للدولة ، على الرغم من التطور التقنى لوسائل النقل التى حولت العالم إلى قرية صغيرة تخدمها مجموعة مترابطة من القوانين وشبكات النقل المتطورة .

٣- مناقشة التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية لدولة الإمارات وأهم هذه الدول التى ترتبط معها بعلاقات تجارية أكبر من غيرها من دول العالم ، وما إذا كان للموقع الجغرافى دور فيها أم لا .

٤- تقويم مدى تأثر الدولة بالتوجهات الاقتصادية العالمية خاصة فى مجال التجارة الدولية ، ومدى استعداد الدولة للدخول فى منظومة التجارة الدولية فى ظل اتفاقية «الجات» .

خلفية تاريخية عن النشاط التجارى فى الدولة :

لقد اختلفت طريقة التبادل التجارى الذى مارسه سكان مناطق الدولة وأسلوبه ونوعيته . وقد أدى هذا التباين إلى توفير احتياجات سكان المنطقة فى تلك الفترة من السلع والبضائع المصنعة وشبه المصنعة . ونظرًا للموقع الجغرافى للمنطقة على مياه مفتوحة مثل خليج عمان وأخرى شبه مفتوحة كالخليج العربى ؛ فقد مارس سكان كل من دبى وأبو ظبى والشارقة ومناطق الساحل الشرقى للدولة التجارة مع سكان السواحل المجاورة والمواجهة ، خاصة شبه القارة الهندية وساحل إيران ومناطق شرق إفريقيا ودول الخليج العربى . وكانت (مشيخة) دبى التى كان يسكنها حوالى ٢٠ ألف نسمة فى بداية القرن العشرين مركزا تجاريا مهما فى المنطقة(٢) . وعلى الرغم من عدم توافر بيانات دقيقة خاصة بالنشاط التجارى لمناطق الدولة فى تلك الفترة ؛ فإن من المرجح أن غالبية البضائع والسلع كانت

تأتى من شبه القارة الهندية وبالتحديد من مدينة بومباى فى الهند ، ومناطق الساحل الشرقى لإفريقيا مثل زنجبار وغيرها من المدن الساحلية ، لأسباب تاريخية بالإضافة إلى عامل الموقع الجغرافى .

أما بالنسبة للتركيب السلعى فى تلك الفترة فكان يتمثل فى بعض مواد البناء كالأخشاب ومصادر الطاقة كالكيروسين فى مرحلة تالية ، وبعض المواد الغذائية كملح الطعام والبهارات التى كانت تأتى من شبه القارة الهندية والساحل الإيرانى .

وفى بداية القرن العشرين كانت المناطق الساحلية من الدولة مزدهرة بتجارة اللؤلؤ ، حيث كان يشكل عصب الحياة بالنسبة لسكان المنطقة ومشايخها . وتأثرت تجارة اللؤلؤ فى الثلاثينيات من القرن العشرين بالركود العالمى للتجارة وبداية ظهور اللؤلؤ الصناعى فى أسواق العالم(٣) . وقد أثر هذا الوضع على بعض مشيخات المنطقة خاصة كلٍ من مشيخة دبى وأبو ظبى والشارقة إلى حد ما ، فى حين لم تتأثر بقية مناطق الدولة نظراً لاعتماد سكانها على أنشطة اقتصادية غير التجارة كالزراعة وصيد الأسماك(٤) .

المتغيرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

منذ عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٨م

لقد كان من نتائج قيام دولة الإمارات العربية المتحدة فى عام ١٩٧١م نمو حجم الصادرات والواردات وقيمتها ، وذلك على الرغم من التغير الواضح فى التركيب السلعى للصادرات والواردات بداية من منتصف السبعينيات حتى منتصف التسعينيات ، حيث إن غالبية الصادرات فى منتصف السبعينات [illegible] نفطية خاصة النفط الخام بالإضافة إلى [illegible]

محليًا . ولكن تغير الحال فى منتصف التسعينيات حيث زادت الصادرات من المنتجات المصنعة بنسبة كبيرة . وهذا يتضح جليًا من خلال دراسة الناتج المحلى الإجمالى للدولة وإسهام قطاع الصناعات الاستخراجية خاصة النفط الخام والصناعات التحويلية (جدول : ١) .

جدول : ١ إسهام الصناعات الاستخراجية والتحويلية فى الناتج الإجمالى المحلى بقيمة تكلفة عوامل الإنتاج من عام ١٩٧٥ - ١٩٩٨ م (مليون درهم) *

السنة	النفط الخام	٪	الصناعات التحويلية	٪	أخرى	٪
١٩٧٥	٢٦٣٦٤	٩٨,٨	٣٦٩	١,٤	٩٨	٠,٣
١٩٨٠	٧٠٥٣٢	٩٤	٤١٩١	٥,٦	٢٣٥	٠,٤
١٩٨٥	٤٤٧٠٧	٨٢,٤	٩٢٥٥	١٧	٣٠٩	٠,٦
١٩٩٠	٥٧٦٣٢	٨٥,٢	٩٧٠١	١٤,٣	٣٠٧	٠,٥
١٩٩٢	٥٣٧٥٣	٨٣,٣	١٠٥٠٢	١٦,٣	٣٥٥	٠,٥
١٩٩٣	٤٧٣٤١	٨٠,٤	١١١٤٠	١٨,٩	٣٨٩	٠,٦٦
١٩٩٤	٤٤٥٥٨	٧٥	١٤٣٤٢	٢٤,٢	٤٢١	٠,٧٠
١٩٩٥	٤٧٩٤٩	٧٣,٩	١٦٣٤٥	٢٥,٢	٥٦٣	٠,٩
١٩٩٦	٥٦٩٠٠	٧٥,٤	١٧٩٧٥	٢٣,٨	٥٧٧	٠,٨
١٩٩٧	٥٣٥٢٧	٧٢,٥	١٩٧٠٨	٢٦,٧	٦٠٠	٠,٨
١٩٩٨	٣٦٩٥١	٦٣,٩	٢٠١٩٠	٣٤,٩	٦٣٥	١,٢

* المصدر : ديوان ولى العهد ؛ إدارة البحوث والدراسات : مؤشرات التنمية في دولة الإمارات ؛ الإنجازات والتوقعات ، ص ٥٨ .

يلاحظ أن إسهام الصناعات التحويلية شهد نمواً كبيراً فى السنوات الأخيرة . فقد زاد من ٣٦٩ مليون درهم أى ١,٤٪ من إجمالى الصادرات فى عام ١٩٧٥م إلى حوالى ١٦,٣ مليار درهم أى ٢٥,٢٪ من إجمالى الصادرات فى عام ١٩٩٥م . ثم ارتفع إلى حوالى ٢٠ مليار درهم أى نحو ٣٤,٩٪ من إجمالى الصادرات فى عام ١٩٩٨م . كما انخفضت نسبة إسهام النفط الخام من جملة الصناعات التحويلية والاستخراجية من ٩٨,٣٪ فى عام ١٩٧٥م إلى ٦٣,٩٪ فى عام ١٩٩٨م . وتتضح جليًا هذه الزيادة فى بداية النصف الثانى من التسعينيات ، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض قيمة البرميل من النفط الخام فى الأسواق العالمية ، وهو مما أدى إلى زيادة الأموال فى قطاع الصناعات التحويلية الأخرى .

وقد أثر هذا بدوره على صادرات الدولة وواردتها . ففى منتصف السبعينيات كان إجمالى قيمة الصادرات السلعية ٢٩ مليار درهم فقط فى حين زادت فى عام ١٩٩٥م إلى حوالى ١٠٤ مليارات درهم (شكل : ١) . ويلاحظ أن الرقم الأول (١٩٧٥م) كان فى مرحلة ارتفاع مطرد لأسعار النفط فى تلك الفترة، فى حين أن الأسعار كانت أقل فى عام ١٩٩٥م . وإذا أخذنا فى الحسبان أن أسعار النفط الخام عام ١٩٨٠م كانت تزيد على ٣٠ دولاراً للبرميل ، فى حين كانت أقل من ١٥ دولاراً تقريبًا فى عام ١٩٩٥م؛ لاتضح لنا أهمية دور الصناعات التحويلية والسلع الأخرى فى التجارة الخارجية ، وتنويع القاعدة الإنتاجية والاقتصادية فى الدولة .

شكل: ١ قيمة الصادرات والواردات السلعية في دولة الإمارت من عام ٧٥-٩٨م

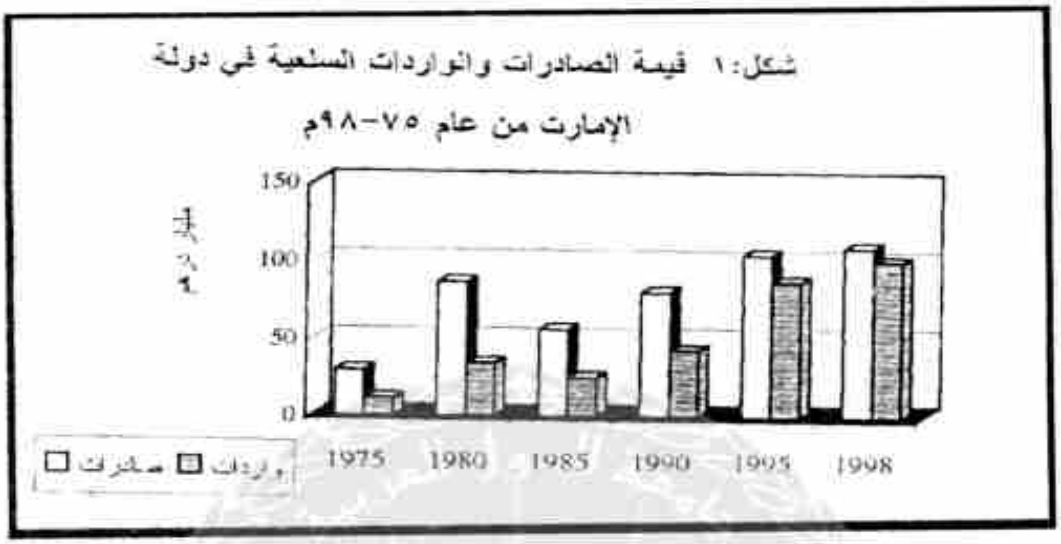

المصدر : ديوان العهد . إدارة البحوث والدراسات . مؤشرات التنمية في دولة الإمارات ، الإنجازات والتوقعات ص ٥٨

التركيب السلعى لصادرات دولة الإمارات

تصنف أقسام التجارة الخارجية إلى عشرة أقسام كما هو مبين فى الجدول التالى . وتتبع دولة الإمارات التعديل الثانى للتصنيف الموحد للتجارة الخارجية فيما يتعلق ببيانات التجارة الخارجية للدولة . ويتضح من خلال دراسة (جدول : ٢) أن قسم البضائع المصنوعة والمصنفة أساسًا حسب مواد الصنع يعد من أهم صادرات دولة الإمارات غير النفطية . ويشمل هذا القسم مجموعة متنوعة من السلع مثل سبائك الألومنيوم والأسلاك الكهربائية والمحولات والأسمنت وغيرها من السلع . وتعد دولة الإمارات من الدول المهمة ضمن دول مجلس التعاون الخليجى فى تصدير الأسمنت ، حيث يوجد فى الدولة أكثر من ثمانية مصانع أسمنت موزعة على جميع مناطق الدولة . كما توجد شركة «دوكاب » فى إمارة دبى ، وهى من ضمن الشركات المتخصصة فى صناعة المحولات «الكابلات »

الكهربائية التى يُستهلك جزء من إنتاجها محليًا ويصدر الباقى إلى دول العالم . كما توجد أكبر شركة ألومنيوم فى دول المجلس ومقرها فى إمارة دبى، وهى تزود الأسواق المحلية والعالمية بمنتجات الألومنيوم . وقد أسهمت منتجاتها فى تقليل استيراد الدولة من هذه المواد التى توافرت فى الأسواق المحلية بأسعار مناسبة . ويمثل هذا النوع من الصناعات نسبة كبيرة من قيمة صادرات الدولة ، حيث بلغت نسبتها أكثر من ٦٧٪ من جملة قيمة الصادرات الدولة فى عام ١٩٨٤م ثم انخفضت إلى ٤٧٪ فى عام ١٩٩٤م ، نتيجة لزيادة إسهام أقسام أخرى من الصناعات فى قيمة الصادرات غير النفطية للدولة . وقد شهد قسم المواد المصنوعة والمتنوعة مثل الأثاث والأحذية وغيرها تطوراً كبيراً ضمن قيمة الصادرات غير النفطية للدولة . فقد كانت تصدر الدولة ما قيمته ٣٧ مليون درهم فقط فى عام ١٩٨٤م ثم زاد إلى أكثر من ٧٨٤ مليون درهم فى عام ١٩٩٤م .

وتأتى المواد الخام غير الصالحة للأكل كالجلود والبذور والأسمدة الطبيعية وخامات المعادن فى المرتبة الثالثة من حيث الصادرات إلى دول العالم . وهى تمثل ٨,١٪ من مجموع الصادرات فى عام ١٩٩٤م . وكان هذا القسم يمثل ٣,٦٪ فقط من مجموع صادرات الدولة فى عام ١٩٨٤م ثم زاد نتيجة لتطور عدد المصانع فى كل من إمارة الشارقة ودبى . ونتيجة لذلك زادت قيمة الصادرات فى هذا القسم من ٧٢ مليون درهم فى عام ١٩٨٤م إلى ٣٣٠ مليون درهم فى عام ١٩٩٤م .

جدول : ٢ قيمة الصادرات غير النفطية حسب أقسام التصنيف الموحد للتجارة الدولية لدولة الإمارات خلال الأعوام ١٩٨٤ - ١٩٩٤ (ألف درهم)*

الأقسام	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤
الأغذية والحيوانات الحية	٥٤٩٧٧	١٠١٧٥٨	١٣٧٠٨٢	١٨٣٩٧٢	٣٧٤٦٨٧	٢٠٢١٦٩
٪	٢,٨	٦,٣	٤,٨	٥,٣	٧,٣	٥,٠
المشروبات والتبغ	٦٥٦٨٣	٤١٥٥٥	٥٩٨٨٦	١٠٧٢٠١	١٦٨٧٣٤	١٥٤٦٣٣
٪	٣,٣	٢,٦	٢,١	٣,١	٣,٣	٣,٨
المواد الخام غير الصالحة للأكل	٧١٧٥٥	٨٣٤٠١	١٧٤٦٥٤	٢٦٥٤١٩	١٩١٢٨٧	٣٣٠٦٢٢
٪	٣,٦	٥,٢	٦,١	٧,٦	٣,٨	٨,١
الوقود المعدني ومواد التشحيم	٣٠٥٦٠٠	١١٦٠٥٤	١٥٩٧٤٩	١٨٥٨٨٥	٣٠٦٥٣٣	٢٢١٢٧٣
٪	١٥,٤	٧,٢	٥,٦	٥,٤	٦,٠	٥,٥
الزيوت والدهون	٣٢٢	١٣٨	٤٦٦٥	١٠٦٥٦	٥٤٦٧٩	١٥٧٨٦
٪	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٣	١,١	٠,٤
المواد الكيماوية	١٠٩١٢٤	١٠٩٨٧٩	١٨٦٢٩٠	٢٣٦٦٦٣	٤٣٢١٤٥	٢١٥٩٦٦
٪	٥,٥	٦,٨	٦,٥	٦,٨	٨,٥	٥,٣
السلع المصنوعة المصنفة أساسًا حسب المادة	١٣٣٥٨١٠	٩٤٤٧٦٦	١٦٩١٤٨٣	١٦٠٨٧٦٠	٢٠٨٨٧٣٣	١٩٢١٢٦٦
٪	٦٧,٣	٥٨,٦	٥٩,٤	٤٦,٤	٤١,٠	٤٧,٤
الآلات ومعدات النقل	٣٣٤٥	١٦٣٩٨٨	٩٣٠٤٧	١٠١٠٩٤	٣٥٢٢٦٣	١٧٠٦٤٨
٪	٠,٢	١٠,١	٣,٣	٢,٩	٦,٩	٤,٢
مواد مصنوعة ومتنوعة	٣٦٨٨٦	٥١٢٣٢	٣٤٣٢٣٥	٧٢٦٧٣٩	١١٢٨٤٩٤	٧٨٤٢٧٨
٪	١,٩	٣,٢	١٢,٠	٢٠,٩	٢٢,١	١٩,٣
سلع ومعاملات غير مصنفة في موضع آخر	-	-	٢٣٥	٤٣٧٠٣	٨٤٤	٣٨٩٤٠
٪	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٣	٠,٠	١,٠
إجمالي الأقسام	١٩٨٣٥٠٢	١٦١٢٧٧١	٢٨٥٠٣٢٦	٣٤٧٠٠٩٢	٥٠٩٨٣٩٩	٤٠٥٥٥٨٢
إجمالي ٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* الأرقام مجمعة من وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ، الأعداد من ١٩- ٢٢ . يتكون التصنيف الموحد من عشرة أقسام كما هو موضح في الجدول .

والملاحظ أن هناك بعض الأقسام مثل قسم صناعة الزيوت والدهون شهد بعض التطور خلال الفترة من عام ١٩٨٤م إلى عام ١٩٩٤م نتيجة لتوطن بعض مصانع الزيوت والدهون فى منطقة الصناعة الحرة فى كل من دبى والشارقة التى تنتج منتجات ذات سمعة تجارية حسنة لدى المستهلك . وهذا بدوره أسهم فى زيادة قيمة صادرات هذا القسم من ٣٢٢ ألف درهم فى عام ١٩٨٤م إلى أكثر من ١٥ مليون درهم فى عام ١٩٩٤م .

التركيب السلعى لواردات دولة الإمارات

نظرًا لزيادة عدد السكان والتطور العمرانى الذى تشهده مدن الدولة فقد انعكس ذلك على نوعية السلع والبضائع المستوردة ؛ فما زال قسم الآلات ومعدات النقل يحصل على النصيب الأكبر من حصة واردات الدولة . فقد استوردت الدولة من هذا القسم ما قيمته ٨,٣ مليارات درهم فى عام ١٩٨٤م ، أى ما نسبته ٣٢,١٪ من مجموع واردات الدولة من دول العالم . وفى عام ١٩٩٤م ، زادت قيمة واردات الدولة من هذا القسم إلى أكثر من ٣١ مليارات درهم ، أى أن النسبة أيضًا زادت إلى ٤٠٪ من مجموعة قيمة واردات الدول (جدول : ٣) . وهذا كان متوقعًا فى ظل زيادة عدد السكان من ١,٣ مليون نسمة فى عام ١٩٨٤م إلى ٢,٢ مليون نسمة فى عام ١٩٩٤م[٥] . كما أن زيادة أطوال الطرق وتنظيمها أدى بدوره إلى زيادة عدد المركبات فى الدولة من ٢٥٠ ألف مركبة تقريبًا فى عام ١٩٨٤ إلى أكثر من ٤٢٥ ألف مركبة فى عام ١٩٩٤م . وتستخدم الآلات فى الغالب فى الصناعات الأساسية فى المصانع التى تعمل فى الدولة وكذلك قطع غيار المصانع والمركبات التى تستورد من الخارج لهذا الغرض .

واحتل قسم السلع المصنوعة والمصنفة أساسًا حسب المادة- مثل المصنوعات

الحديدية والألومنيوم وغيرها- المرتبة الثانية؛ أى بنسبة ٢٣,٦٪ من مجموع قيمة واردات الدولة فى عام ١٩٩٤م . وشهد قسم الأغذية والحيوانات الحية تراجعًا فى مجموع قيمة واردات الدولة ؛ فقد كان يمثل ١٣,٤٪ من قيمة واردات الدولة فى عام ١٩٨٤م ، انخفض إلى ٩,٣٪ فى عام ١٩٩٤م ، نتيجة لزيادة تركيز الدولة على الوحدات الصناعية التى تعمل فى مجال إنتاج الغذاء . كما تراجعت واردات الدولة من المشروبات والتبغ ؛ نتيجة لسياسة التصنيع المحلى بالنسبة للمشروبات ، حيث يعمل فى الدولة أكثر من ١٠ شركات عالمية فى هذا المجال ، وكلها شركات ذات أسماء تجارية واستهلاك واسع .

جدول : ٣ قيمة الواردات حسب أقسام التصنيف الموحد للتجارة الدولية خلال الأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٤ (ألف درهم)*

الأقسام	١٩٨٤	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الأغذية والحيوانات الحية	٣٤٦٥٢٠٧	٥٥٢٩٧٣٠	٥٥٦٨٥٠٠	٦٤٢٢٤١٩	٦٨٢٧٢٢٨	٧٢٤٢٦٢٦
٪	١٣,٤	١٣,٠	١٠,٩	١٠,٠	٩,٤	٩,٣
المشروبات والتبغ	٣٨٧٦٠٠	٤٤٧٤٦٧	٤٧٩٢٣٨	٥٨٨٣٦٥	٥٩٣٢٢٣	٥٧٩٤٤٠
٪	١,٥	١,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٧
المواد الخام غير الصالحة للأكل	٤٩١٠٩٩	٩٦٠٣٦٩	١١٨٠٣٩٠	١٠٧٧٢٩٣	١٣٣٦٨٠٦	١٤١٥٧٦٣
٪	١,٩	٢,٣	٢,٣	١,٧	١,٩	١,٨
الوقود المعدني ومواد التشحيم	٢٠٠٥٦٧١	١٣٤٦٩٦٧	١٠٥٥٤٦٧	٩٤٥٣٤٥	٩٥٤٤٩١	١٠٠٨٩٢٧
٪	٧,٧	٣,٢	٢,١	١,٥	١,٣	١,٣
الزيوت والدهون	١١٤٤٨٥	١٣١٧٠٤	٢٤٤٥٤٤	٢١٣٩٠٨	٢٣٩١٠٤	٣٠١٢٨٩
٪	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٤
المواد الكيماوية	١٤٥٩٢٣٠	٣٠٥٥٣٠٢	٣٤٦٢٧٤٩	٤٠٦٦٥٥٢	٤١٨٨١١٤	٤٨٢٨٠٥١
٪	٥,٦	٧,٢	٦,٨	٦,٣	٥,٨	٦,٢
السلع المصنوعة المصنفة أساسًا حسب المادة	٥٦٤١٨٧٦	١٠٣٨٨٠١٢	١٣٦٢٩٣٩٦	١٥٩٤٦٠٩٥	١٨١١٧٦٧٥	١٨٥٠٧٥٩٠
٪	٢١,٨	٢٤,٤	٢٤,٧	٢٤,٨	٢٥,٠	٢٣,٦
الآلات ومعدات النقل	٨٣٢٩١٨٨	١٣٥٦٣٩١	١٧٦٥٨٤٠٠	٢٤٢٨٢٦٠٩	٢٧٢١٦٣٨٠	٣١٢٧٤١٧٦
٪	٣٢,١	٣١,٩	٣٤,٥	٣٧,٧	٣٧,٦	٤٠,٠
مواد مصنوعة ومتنوعة	٣٨٧٣٨٦٢	٦٨٠٢٩٤٤	٨٥٨٧٣٢٧	١٠٥٥٧٥٠٤	١٢٢٠١٥٠٧	١٢١٢٠٠٣٠
٪	١٥,٠	١٦,٠	١٦,٨	١٦,٤	١٦,٨	١٥,٥
سلع ومعاملات غير مصنفة في موضع آخر	١٥٦٨٦٨	٢٨٤٣٥٩	٢٣٧٩٣٩	٢٢٧٢٩٦	٨٠٩٨١١	٩٧٤٤٥٣
٪	٠,٦	٠,٧	٠,٥	٠,٤	١,١	١,٢
إجمالي الأقسام	٢٥٩٢٥٠٨٦	٤٢٥١٠١٤٥	٥١١٠٣٩٥٠	٦٤٣٢٨٣٩٦	٧٢٤٨٤٣٣٩	٧٨٢٥٢٣٤٥
إجمالي ٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* المصدر : وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٩، ١٩٩٥- ١٩٩٧ م .

وقد أدت زيادة الرسوم على منتجات التبغ بأنواعه إلى خفض نسبة الواردات من هذا القسم . ونتيجة لما سبق ذكره فقد تناقصت نسبة الواردات من هذا القسم من ١,٥٪ من مجموع واردات الدولة فى عام ١٩٨٤م إلى ٠,٧٪ فقط فى عام ١٩٩٤م ، على الرغم من زيادة قيمة الواردات من ٣٨٧ مليون درهم فى عام ١٩٨٤م إلى ٥٧٩ مليون درهم فى عام ١٩٩٤م .

تجارة إعادة التصدير

تلعب تجارة إعادة التصدير دوراً بارزًا فى التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة . وكان للموقع الجغرافى للدولة وموانئها أهمية خاصة ساعدت على نجاح تلك التجارة . كما توجد عدة عوامل أخرى من أهمها التسهيلات المتوافرة فى الدولة والقرب من أسواق شبة القارة الهندية ودول جنوب شرقى آسيا من جهة والدول الخليجية المستهلكة وبقية الدول العربية من جهة أخرى ، وقد أسهم توافر التسهيلات والخدمات المالية والتأمينية فى تطور الدولة وبروزها بوصفها محطة مهمة فى تجارة إعادة التصدير . كما أن وجود أكثر من ١٢ ميناء بحريا منتشرة على ساحلى الدولة الشرقى والغربى ، مزودة بأحدث الأجهزة والمعدات التى تعمل فى مجال استقبال السفن وتفريغها وتحميلها وتقديم التسهيلات البحرية للسفن التجارية ، كل ذلك ظهر أثره على حجم تجارة إعادة التصدير من موانئ الدولة إلى بقية دول العالم . كما أن انتشار الموانئ خارج الخليج العربى وداخله على نحو جيد متميز أسهم فى نمو البضائع وسرعة نقلها بشبكة الطرق البرية والبحرية إلى جميع مناطق الدولة وبقية مناطق دول الخليج العربى . فعلى سبيل المثال تصل بعض البضائع إلى موانئ الفجيرة وخورفكان التى تقع على ساحل خليج عمان ، ثم تنقل إلى موانئ دبى والشارقة وأبو ظبى

بالطرق البرية التى تخدمها شبكة طرق متطورة وذات مواصفات عالمية ، وهو مما يشجع على سرعة نقلها بين موانئ الدولة . ونتيجة لكل ما سبق فقد تطورت قيمة إعادة التصدير من دولة الإمارات من ٧,٤ مليار درهم فى عام ١٩٨٨م إلى أكثر من ٢٤ مليارات درهم فى عام ١٩٩٧م (شكل : ٢) . وجاءت غالبية هذه القيمة من موانئ دبى ، حيث بلغت نسبتها ٦٩٪ من جملة قيمة إعادة التصدير لدولة الإمارات فى العام نفسه . ثم جاءت موانئ الشارقة فى المرتبة الثانية بنسبة ١٧٪ ورأس الخيمة فى المرتبة الثالثة بنسبة ٧٪ (٦) .

شكل: ٢ تطور قيمة إعادة التصدير لدولة الإمارات من عام ٨٨-٩٧م

المصدر : وزارة التخطيط ، إدارة الإحصاء ، إحصاءات التجارة الدولية ، ١٩٩٨/١٩٩٧ م ص ١١٧

وتعد إمارة دبى من أكبر المراكز المالية فى مجلس التعاون لدول الخليج العربى . وهذا تأكيد على دورها الريادى فى التجارة الخارجية للدولة بعامة وتجارة إعادة التصدير بوجه خاص . وتقوم الإمارة بتقديم الكثير من التسهيلات التى تمكنها من القيام بدور حيوى فى التجارة الخارجية للدولة . ومن أهم هذه التسهيلات :

أ - الإعفاءات الجمركية لبعض المواد الخام ؛ مثل الأخشاب بأنواعها والأشجار والنباتات التى تستخدم فى صناعة الأدوية ، والأسمدة العضوية وورق الطباعة والهياكل الحديدية ومعدات مزارع الألبان وغيرها . وكذلك تقدم الإمارة إعفاءات ضريبية بالنسبة للدخل والأرباح .

ب - الموقع الجغرافى المميز .

ج- خبرات السكان فى مجال التجارة، وهى خبرة اكتسبت خلال السنوات الماضية.

د - حرية تحويل النقد ورؤوس الأموال ، وهو مما يؤدى إلى انسياب التحويلات المالية من الدولة وإليها .

هـ - توافر البنية التحتية المتطورة المتكاملة للنقل البرى والبحرى والجوى ؛ مثل ميناء جبل علىٍ الذى يعد من أكبر موانئ الشرق الأوسط ويحوى ٦٧ رصيفًا ، وميناء راشد الذى يعد من الموانئ الأولى فى الدولة ويحوى ٣٧ رصيفًا . إلى جانب ذلك هناك ميناء الحمرية وخور دبى الذى يستقبل مئات من المراكب الخشبية التى تنقل شتى أنواع البضائع والسلع من الدولة وإليها . كما يوجد مطار دبى الدولى وقرية الشحن التى أنشئت فى عام ١٩٩١م . إلى جانب ذلك يوجد أيضًا مركز دبى التجارى وشبكات من الطرق الحديثة التى تربط إمارة دبى ببقية مناطق الدولة .

و- التاريخ التجارى لدبى ، حيث كانت من أهم الموانئ التجارية فى المنطقة .

وقد أسهم كل ذلك فى تبوء الإمارة مكانة مهمة فى تجارة إعادة التصدير من الدولة وإليها .

وقد كان للموقع الجغرافى أيضًا دور بارز فى تجارة إعادة التصدير من الدولة إلى

دول المنطقة بصفة خاصة وبقية دول العالم بصفة عامة . وقد استغلت إمارات الدولة هذا الموقع الجغرافى فى تطوير تجارة إعادة التصدير . وقد استغلت إمارة الشارقة - التى تقع أجزاء من أراضيها على الساحل الشرقى خارج مياه الخليج العربى وعلى مدخل مضيق هرمز - هذه الميزة بتوأمة ميناء خورفكان الذى يقع على مياه خليج عمان وميناء خالد الذى يقع على مياه الخليج العربى تحت إدارة واحدة ، وهو مما مكنها من أن تستقطب كبرى شركات النقل البحرى التى تعمل فى المنطقة . كما قامت إمارة الفجيرة التى تنبهت إلى هذه الميزة بإنشاء مينائها فى عام ١٩٨٣م على مياه خليج عمان . ونتيجة لزيادة حركة السفن قامت بإنشاء ميناء آخر فى منطقة دبا الذى خصص لمناولة الحاويات الصغيرة (Ro - Ro).

التوزيع الإقليمى للتجارة الخارجية للدولة :

يتضح لنا من خلال دراسة البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية للدولة أن هناك نسبة كبيرة من الواردات تأتى من الدول الآسيوية غير العربية ، حيث بلغت نسبة الواردات من هذه الدول أكثر من ٤٤٪ فى عام ١٩٩٧م (جدول : ٤) . وقد بلغت قيمة الواردات من هذه الدول أكثر من ٣٠ مليار درهم . غالبية هذه الواردات أتت من دول شبه القارة الهندية وجنوب شرقى آسيا والجمهوريات الناتجة عن تفكك الاتحاد السوفيتى سابقًا . كما أن نسبة الواردات من الدول الإفريقية غير العربية تمثل نسبة ضئيلة من مجموع الواردات للدولة ، حيث لم تتجاوز نسبتها ٠,٦٪ من مجموع واردات الدولة فى عام ١٩٩٧م . أى أن قيمة واردات الدولة من هذه الدول لم تتجاوز ٤٧٠ مليون درهم فقط(٧) . وقد يكون مرجع ذلك نوعية البضائع التى تصنع فى هذه الدول وسمعتها التجارية وعدم توافر بنية اقتصادية كافية لمنافسة الدول الغنية فى استقبال البضائع ونقلها بسرعة كافية . وعلى الرغم من قرب هذه الدول جغرافيًا للدولة من الدول الأوربية

والأمريكية؛ فإن واردات الدولة من الدول الأوربية والأمريكية بلغت نسبتها أكثر من ٤٦٪ من مجموع واردات الدولة من دول العالم . وقد يرجع ذلك إلى نوعية البضائع والسلع المصنعة فى هذه الدول وجودتها والتنوع المناخى بالنسبة لبعض المواد الغذائية . وقد أسهم توافر التسهيلات المالية وسهولة نظام التبادل التجارى المتبع فى هذه الدول وتطور موانئها ومطاراتها فى سرعة وصول البضائع إلى الدولة فى أقرب فرصة ممكنة . يضاف إلى هذا توافر شركات النقل البحرى والجوى وتنوعها فى هذه الدول والخطوط الدولية التى تخدم موانئها ومطاراتها ، وهو مما يسهل من عملية استيراد البضائع والسلع بيسر .

جدول : ٤ تطور نسب الواردات مصنفة حسب مجموعات الدول

خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٧ م

مجموعات الدول	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٧
مجلس التعاون	٧,٦	٥,٧	٤,٦	٦,٣	٣,٧	٤,٤	٤,٧	٥,٠٢
بقية الدول العربية	١,٥	١,٧	٢,٢	٢,٠	١,٣	١,٢	١,٥	١,٤
الدول الآسيوية غير العربية	٣٥,١	٣٩,٥	٤٤,٤	٤٣,١	٤٧,٢	٤٤,٨	٤٦,٠	٤٤,٠
الدول الإفريقية غير العربية	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٢	٠,٦	٠,٥	٠,٦
الدول الأوربية	٣٩,٠	٣٨,٦	٣٤,٧	٣٥,٥	٣٤,٨	٣٦,٧	٣١,٩	٣٢,٤
الدول الأمريكية	١٣,٧	١٠,٦	١١,١	١٠,٥	١٠,٣	١٠,١	١٢,٥	١٣,٥
الدول الأقيانوسية	٢,٦	٣,٤	٢,٥	٢,٢	٢,٢	١,٥	١,٨	٢,١
دول أخرى غير مبوبة	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٧	١,١	٠,٩٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

بيانات مجمعة من وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ، الأعداد من ١٤- ٢٢

ويتضح لنا من خلال دراسة بيانات التجارة الخارجية لدولة الإمارات (جدول : ٥) أن الدولة قامت باستيراد بضائع وسلع من الدول الآسيوية غير العربية بمبلغ يزيد عن ٣٩ مليار درهم فى عام ١٩٩٨م . كما قامت باستيراد بضائع وسلع من الدول الأوربية بقيمة تتجاوز ٢٧ مليارات درهم فى عام ١٩٩٨م ، فى حين قامت الدولة بتصدير بضائع وسلع إلى هذه الدول بما قيمته ٣,٢ مليارات درهم فقط متضمناً قيمة إعادة التصدير . والملاحظ أن حجم الصادرات والواردات لم يتأثر بالموقع الجغرافى للدولة أو الدول المستوردة منها والمصدرة للدولة ، بل إن هناك بعض الأمور الأخرى كنوعية البضائع وقيمتها والتقنية المستخدمة فى صناعتها ونوعية الاستهلاك بالنسبة لهذه البضائع وسلوك المستهلك والسمعة العالمية للسلع والبضائع المصنعة فيها - كان لها الأثر الكبير فى حركتها . كما أن البعد التاريخى لسلوك المستهلك ما زال حاضراً بالنسبة لنوعية البضائع التى تصنع فى هذه الدول .

جدول : ٥ التجارة الخارجية لدولة الإمارات مصنفة حسب الدول عام ١٩٩٨م

الدول	الواردات		الصادرات		إعادة التصدير		الميزان
	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	التجارى
دول المجلس	٣٩٦٣٠٩١	٢٠٨٧٦٨٤	١٣٨٦٣٨٠	٣٤٤١٥٢٣	٣٨٧٨٠٨٣	٧٠٠٧٧٤٨	+
الدول العربية الأخرى	١٣٠٣٠٢١	٦٢٩٠٥٥	٣١٥٠٥٨	١٣١٦٤٣	٢١٨٩٧٣٢	٣٧٥٩٢٨	+
الدول الآسيوية غير العربية	٣٩١٣٨٠٠٣	٦٦٨١٣٢٩	٢٣٦٣٨١٦	٢٠٢٨٥٣٦	١٠٥٥٢٣٥	١٣٣١١٢٩	-
الدول الإفريقية غير العربية	٤٤٣٩٥٧	٢٤٢٧٣١	١٠١١٩٧	٣٧٣٩٠	١٧٠٤٤٥	١٤٧٢٣٣	+
الدول الأوربية	٢٧١٣٣٦٠٣	٢٧١١٦٩٩	٩٤٧٦٧٣	٧٩٨٤٥	٢٢٥٩١٨٢	١٠٥٠٧٣	-
الدول الأمريكية	١٠٦٦٤٩٣٣	١٠٤٣٦٢١	٣٧٦٢٢٣	١٦٧٩٧	٥٢٣٦٩١	٢٨١٨٩	-
الدول الأفيانوسية	١٤٩٨٨٤٤	١٠٨١١٤٦	٨٨٨٤	٣٦٨٠	٣٠٦٨٩	٥٥٨٥	-

أ - التجارة الخارجية مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

تقع دولة الإمارات فى موقع متوسط تقريبًا بين دول مجلس التعاون ، وتجاور ثلاثًا من دول المجلس هى السعودية وقطر وعمان . ويميل الميزان التجارى لدولة الإمارات مع دول المجلس لصالحها ، حيث تمكنت الدولة من تصدير ما قيمته ٥,٢ مليارات درهم فى عام ١٩٩٨م فى حين استوردت ٣,٩ مليارات درهم فى السنة نفسها . وهذا الميل كان نتيجة الموقع الجغرافى للدولة وتوافر المناطق الصناعية التى تمكنت من التصدير وإعادة التصدير لسلع بلغت كميتها أكثر من ٤ ملايين طن من البضائع المصنعة وشبه المصنعة إلى هذه الدول . وجاءت دولة قطر فى المرتبة الأولى من جملة صادرات الدولة بنسبة ٣٢٪ فى عام ١٩٩٨م .

ثم أتت كل من دولة الكويت وعمان فى المرتبة الثانية والثالثة بنسب متساوية تقريبًا (٢٠٪ و ١٩٪ على التوالى) (شكل : ٣)

وتصدر الدولة الكثير من البضائع إلى هذه الدول خاصة من خلال تجارة إعادة التصدير . فتقوم الدولة بإعادة تصدير الأجهزة والمعدات المستخدمة فى التنقيب عن النفط والآلات ومعدات النقل .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES

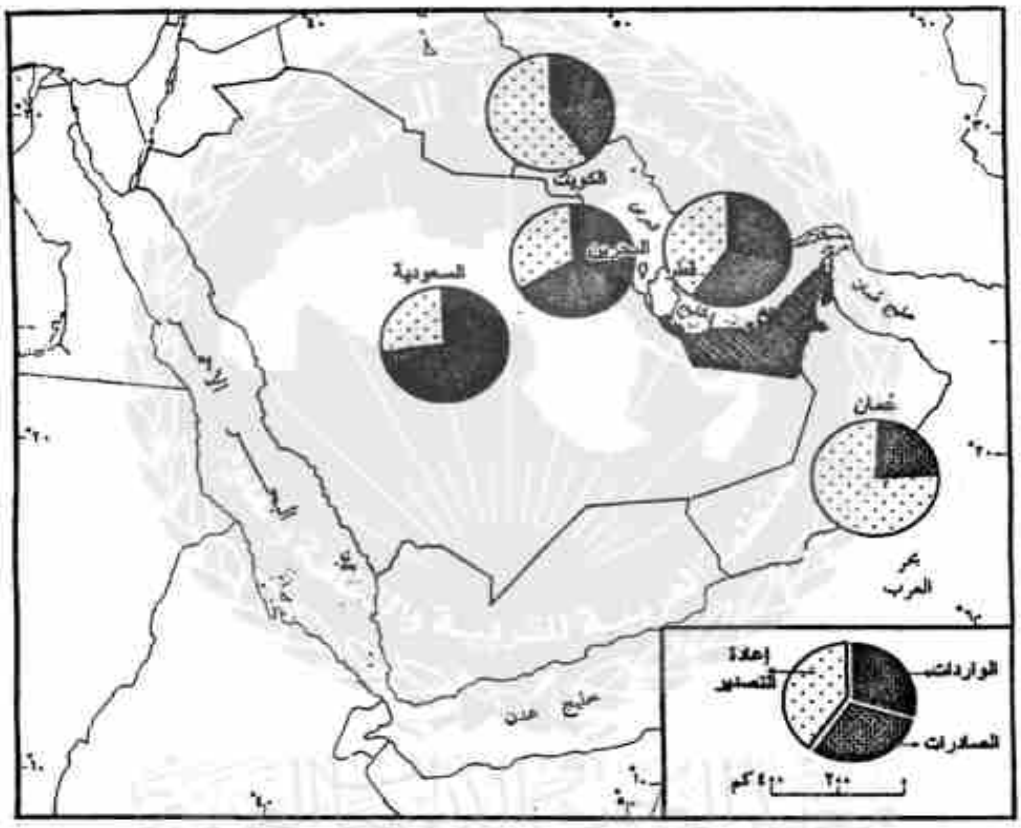

شكل (٣)

التجارة الخارجية لدولة الإمارات مع مجلس التعاون لدول الخليج

ب - التجارة الخارجية لدولة الإمارات مع الدول العربية الأخرى :

تعد الأردن من أهم الدول العربية من حيث قيمة الواردات، ففى عام ١٩٩٦م استوردت دولة الإمارات ما قيمته ٣٥١ مليون درهم من السلع الأردنية ؛ أى ما نسبته ٢٧٪ من إجمالى قيمة واردات الدولة من الدول العربية غير مجلس التعاون لدول الخليج العربية . وتأتى كل من مصر ولبنان فى المرتبة الثانية والثالثة على التوالى من حيث قيمة واردات الدولة من الدول العربية غير مجلس التعاون لدول الخليج العربية (شكل : ٤) . وكانت غالبية هذه الصادرات منتجات غذائية مثل الخضروات والفاكهة ، وبعض أنواع السلع الاستهلاكية الأخرى كالأثاث وبعض مواد البناء .

أما بالنسبة لقيمة الصادرات فتتصدر اليمن الدول العربية من حيث جملة قيمة صادرات الدولة من البضائع والسلع . ففى عام ١٩٩٦م صدرت الدولة أكثر من ٤٤ مليون طن من السلع والبضائع بقيمة ١٠٣ ملايين درهم . وتعد كل من فلسطين وموريتانيا والمغرب من أقل الدول العربية التى تصدر إليها الدولة بضائع وسلعًا ، حيث بلغ مجموع ما صدرته الدولة من السلع فى عام ١٩٩٦م ٧٦٦ طنًا فقط ، بلغت قيمتها ٣,٨ ملايين درهم[٨] (شكل : ٥) . ويرجع ذلك إما إلى أسباب متعلقة بالموقع الجغرافى مثل المغرب وموريتانيا وإما إلى أسباب سياسية كفلسطين . وتعد المنتجات الإلكترونية والأدوات المنزلية والألومنيوم وبعض مواد البناء كالأسمنت والصوف الصخرى والمواد البلاستيكية وبعض المواد البتروكيماوية- وغيرها من أهم السلع المصدرة من الدولة إلى هذه الدول .

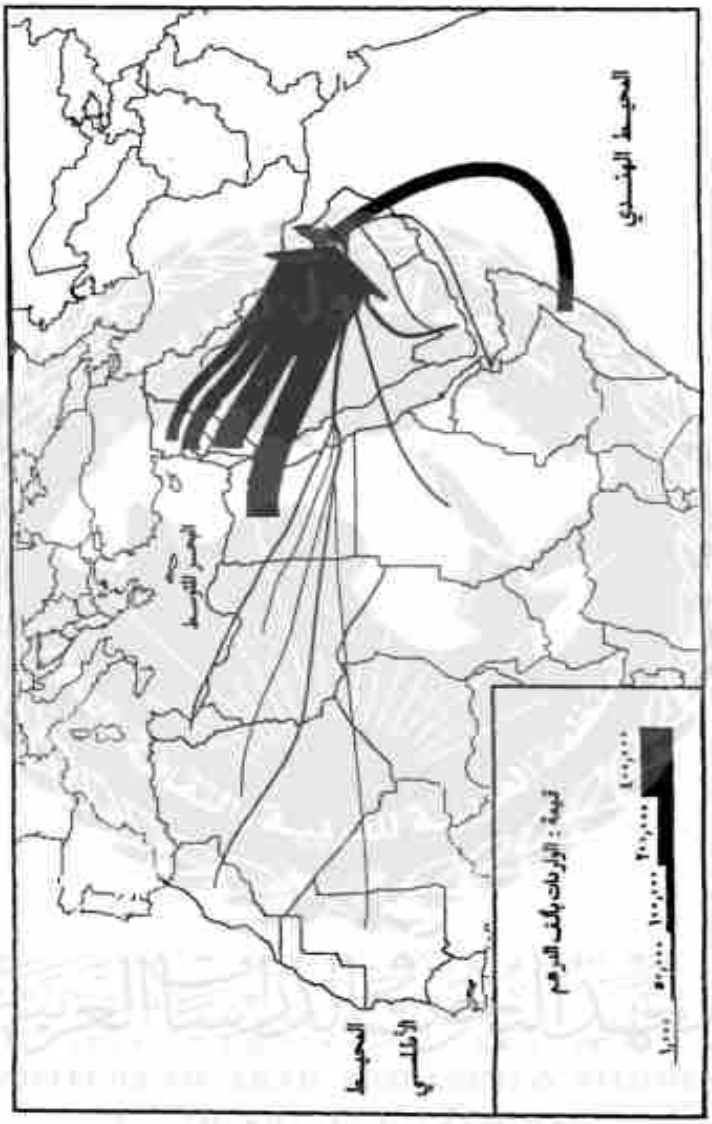

شكل (٤)
قيمة واردات دولة الإمارات من الدول العربية عام ١٩٩٦م.

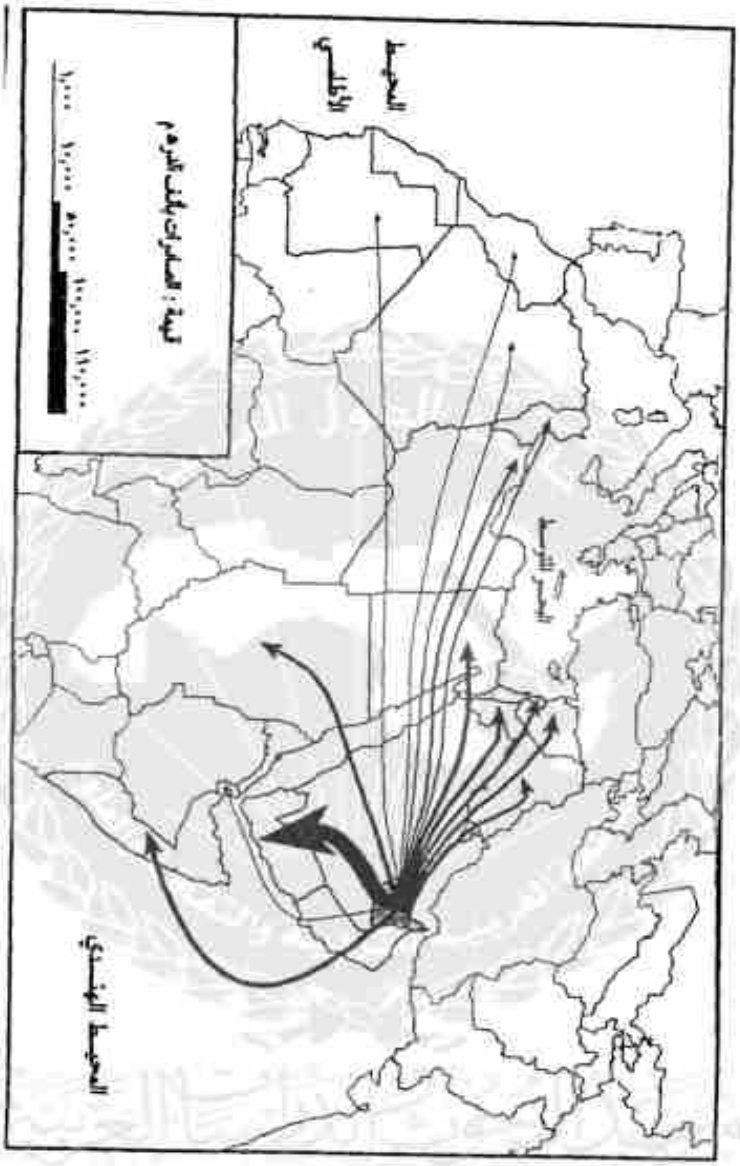

شكل (٥)

قيمة صادرات دولة الإمارات من الدول العربية عام ١٩٩٦م.

ج - تجارة دولة الإمارات مع الدول الآسيوية غير العربية :

تتصدر اليابان الدول الآسيوية غير العربية من حيث قيمة واردات الإمارات ، حيث بلغت فى عام ١٩٩٦م ٢٢.٪ من جملة قيمة واردات الدولة من هذه الدول ، وتعد اليابان أكبر مستوردى نفط الإمارات (جدول : ٦) . غالبية هذه الواردات كانت منتجات إلكترونية مصنعة وشبه مصنعة تم استيرادها لأسواق الدولة وأسواق الدول المجاورة الأخرى . وجاءت كل من الصين والهند فى المرتبتين الثانية والثالثة على التوالى ، حيث استوردت الدولة من هاتين الدولتين أكثر من ٢,٥ مليون طن من البضائع والسلع بلغت قيمتها فى عام ١٩٩٦م أكثر من ١٣ مليار درهم إماراتى . وتستورد الدولة من كل من الهند (ذات العلاقة التاريخية والموقع الجغرافى القريب من موانئ الدولة) المواد الغذائية والتوابل وبعض المواد الخام التى تستخدم فى صناعة الألومنيوم والأخشاب التى تصل إلى الدولة من بومباى وبقية المدن الهندية ، لرخص أسعارها مقارنة مع بعض أسعار الدول المجاورة . وتُستورد غالبية هذه السلع مثل التوابل والأرز للوفاء بحاجة عدد كبير من الوافدين الذين يعيشون على أرض الدولة ، ويعاد تصنيع بقية هذه السلع وتغليفها لتصدر إلى الدول المجاورة .

جدول : ٦ قيمة واردات دولة الإمارات من أهم الدول الآسيوية غير العربية عام ١٩٩٦م

التسلسل	الدولة	القيمة (ألف درهم)	الوزن (طن)
١	اليابان	٨٥٠٠٤٥١	٣٦١١٥٣
٢	الصين	٦٩٢٦٣٦٨	٦١٢٧١١
٣	الهند	٦١١٩٣٤١	١٩٧٠٨٣٩
٤	كوريا الجنوبية	٤٥٤٦٣٤١	٢٥٧٥٠٦
٥	تايوان	٢٥١٢٣٧٠	١٥٩٧٣٨
٦	إندونيسيا	٢١٢٨٨٦٥	٢٨٦٢٠٣
٧	ماليزيا	١٥٠٥٨٩٧	٢٢٨٦٨٠
٨	إيران	١٢١٤٧٦٨	١٤٩٦٥٩٣

وفى المقابل بلغت جملة الصادرات غير النفطية للدولة إلى جميع الدول الآسيوية غير العربية حوالى مليونى طن من البضائع فى عام ١٩٩٦م . وبلغت قيمة هذه السلع حوالى ٢,٣ مليار درهم . أما فى مجال تجارة إعادة التصدير فقد قامت الدولة بإعادة تصدير ١,٣ مليون طن من البضائع والسلع بلغت قيمتها حوالى ١٠ مليارات درهم فى عام ١٩٩٦م .

د - تجارة الدولة مع الدول الإفريقية غير العربية :

تمتد العلاقات الاقتصادية بين الدول الإفريقية ومنطقة الخليج العربى عامة خاصة لعدة سنوات سبقت قيام اتحاد الإمارات . وتعد العلاقات التاريخية بين سواحل الدولة والساحل الشرقى لإفريقيا خير دليل على هذا التبادل التجارى عبر السنين . فقد قامت السفن والمراكب الشراعية بنقل البضائع والركاب بين موانئ

المنطقة وموانئ الساحل الشرقى لإفريقيا منذ مدة طويلة . وقد شهدت فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين ازدهاراً فى التجارة بين هذه المناطق .

وعلى الرغم من هذا البعد التاريخى للتبادل التجارى فإن حجم التبادل التجارى بين دولة الإمارات وهذه المجموعة ما زال ضعيفاً ، حيث قامت الدولة بتصدير ٣٧ ألف طن فقط من السلع بلغت قيمتها حوالى ١٠١ مليون درهم فى عام ١٩٩٦م . وفى المقابل استوردت الدولة ٢٤٢ ألف طن من البضائع بقيمة ٤٤٣ مليون درهم . فى حين نجد أن غالبية التبادل التجارى بين الدولة وهذه الدول جاء عن طريق تجارة إعادة التصدير ، حيث استُخدمت موانئ ومطارات الدولة محطاتٍ لإعادة تصدير ١٤٧ ألف طن من البضائع فى عام ١٩٩٦م ، غالبيتها أجهزة إلكترونية وبعض مواد البناء وملابس بلغت قيمتها الإجمالية حوالى ١,٧ مليار درهم . وتتصدر جنوب إفريقيا هذه الدول من حيث قيمة واردات الدولة، حيث استوردت الدولة بضائع وسلعا بلغت قيمتها فى عام ١٩٩٦م حوالى ٢٩٧ مليون درهم إماراتى ، أى بنسبة ٦٧٪ من مجموع واردات الدولة من هذه الدول (شكل : ٦) . فى حين تتصدر أثيوبيا هذه الدول من حيث صادرات الدولة ، حيث قامت الدولة بتصدير ٨,١٨٣ أطنان من السلع بقيمة ٢٨ مليون درهم ، أى ما نسبته ٢٨٪ من جملة قيمة صادرات الدولة إلى هذه الدول فى عام ١٩٩٦م . وهناك واردات زراعية من دول إفريقية فى نصف الكرة الجنوبى حيث أدى هذا الموقع الجغرافى إلى تميز الإنتاج فى بعض فترات السنة لاختلاف الفصول .

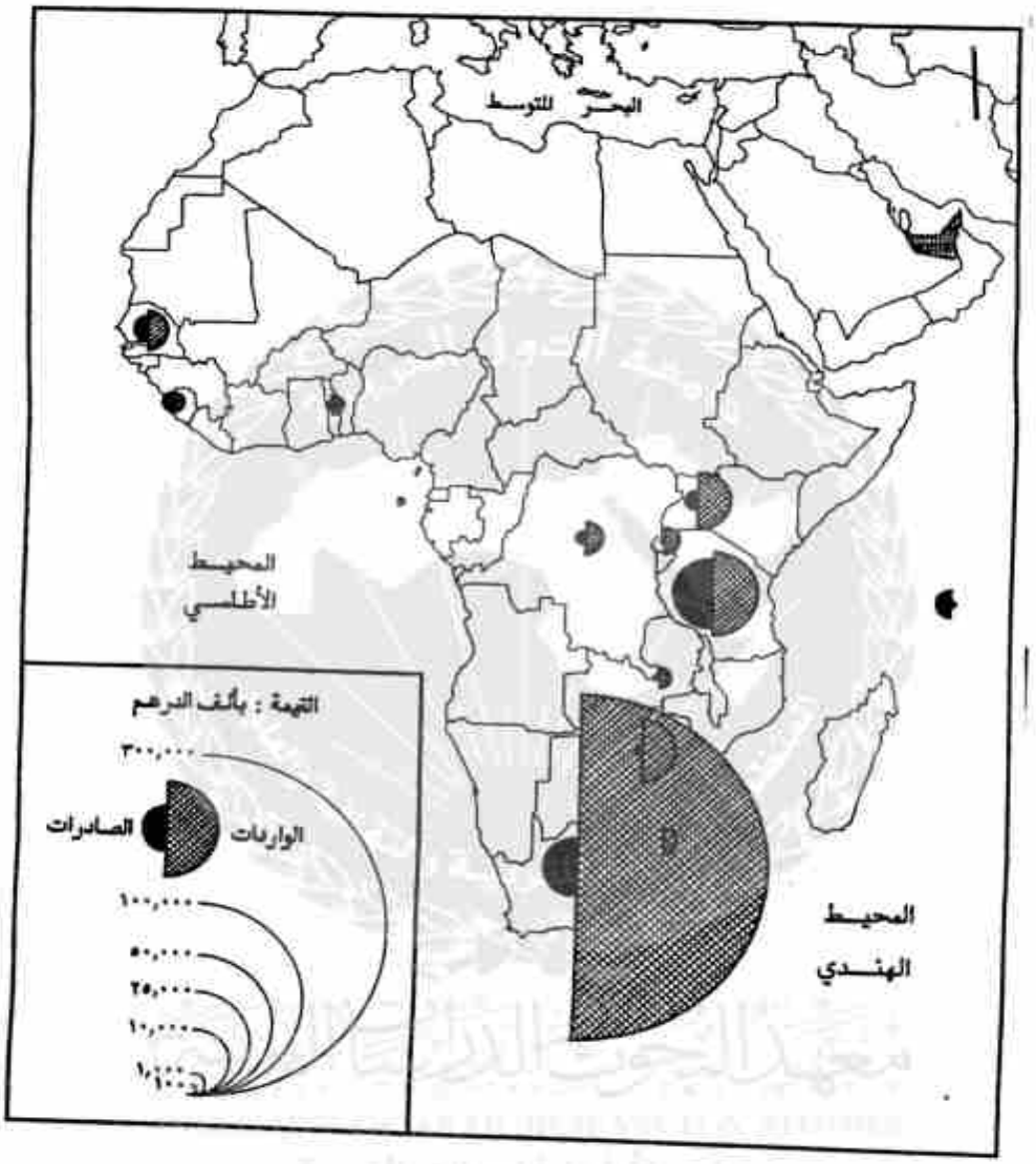

شكل (٦)

التجارة الخارجية لدولة الإمارات مع الدول الإفريقية غير العربية عام ١٩٩٦م.

هـ - الدول الأوربية :

تحتل مجموعة الدول الأوربية المرتبة الثانية من حيث نسبة واردات الإمارات. حيث تمثل وارداتها من هذه الدول ما نسبته ٣٢,٤٪ من مجموع وارداتها فى عام ١٩٩٧م . وتأتى المملكة المتحدة فى مقدمة الدول الأوربية من حيث قيمة واردات الدولة فى عام ١٩٩٦م بنسبة ٢٤٪ ، ثم تأتى كل من ألمانيا وفرنسا فى المرتبة الثانية والثالثة على التوالى (شكل : ٧) . وتعد العلاقات الاقتصادية - وخاصة فى مجال التجارة مع المملكة المتحدة - تاريخية ؛ حيث نمت أثناء الوجود البريطانى فى هذه المنطقة واستمرت حتى يومنا هذا .

أما من حيث قيمة الصادرات ، فقد صدرت الدولة فى عام ١٩٩٦م حوالى ٨٠ ألف طن من البضائع والسلع بلغت قيمتها ٩٤٨ مليون درهم . كما قامت الدولة بإعادة تصدير حوالى ١٠٥ آلاف طن من البضائع المصنعة وشبه المصنعة بقيمة ١,٣ مليار درهم فى عام ١٩٩٦م .

و - التجارة الخارجية للدولة مع الدول الأمريكية :

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز دول أمريكا من حيث صادرات الإمارات وواردتها ومن حيث إعادة التصدير . ونظراً للبعد الجغرافى للدولة فإن غالبية صادراتها تتمثل فى الملابس والمشتقات النفطية . كما أن الدولة تستورد البضائع وخاصة الأجهزة الإلكترونية والمركبات والبيض والمنتجات الغذائية كالتفاح وبقية السلع خفيفة الوزن غالية الثمن . فقد استوردت الدولة ٦٤٧ ألف طن من البضائع بقيمة ٩,١ مليارات درهم فى عام ١٩٩٦م . فى حين صدرت حوالى ١٦ ألف طن فقط من البضائع والسلع بلغت قيمتها حوالى ٣٦٠ مليون طن ، كما بلغت قيمة إعادة

التصدير حوالى ٤٦٥ مليون درهم فى السنة نفسها (شكل : ٨) . وتصدر الدولة النفط الخام وبعض المواد المصنعة كالملابس الجاهزة ضمن حصة الإمارات المقررة للأسواق الأمريكية . وتأتى كل من المكسيك وجواتيمالا فى المرتبتين الثانية والثالثة على التوالى من حيث قيمة واردات الدولة من هذه الدول .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES

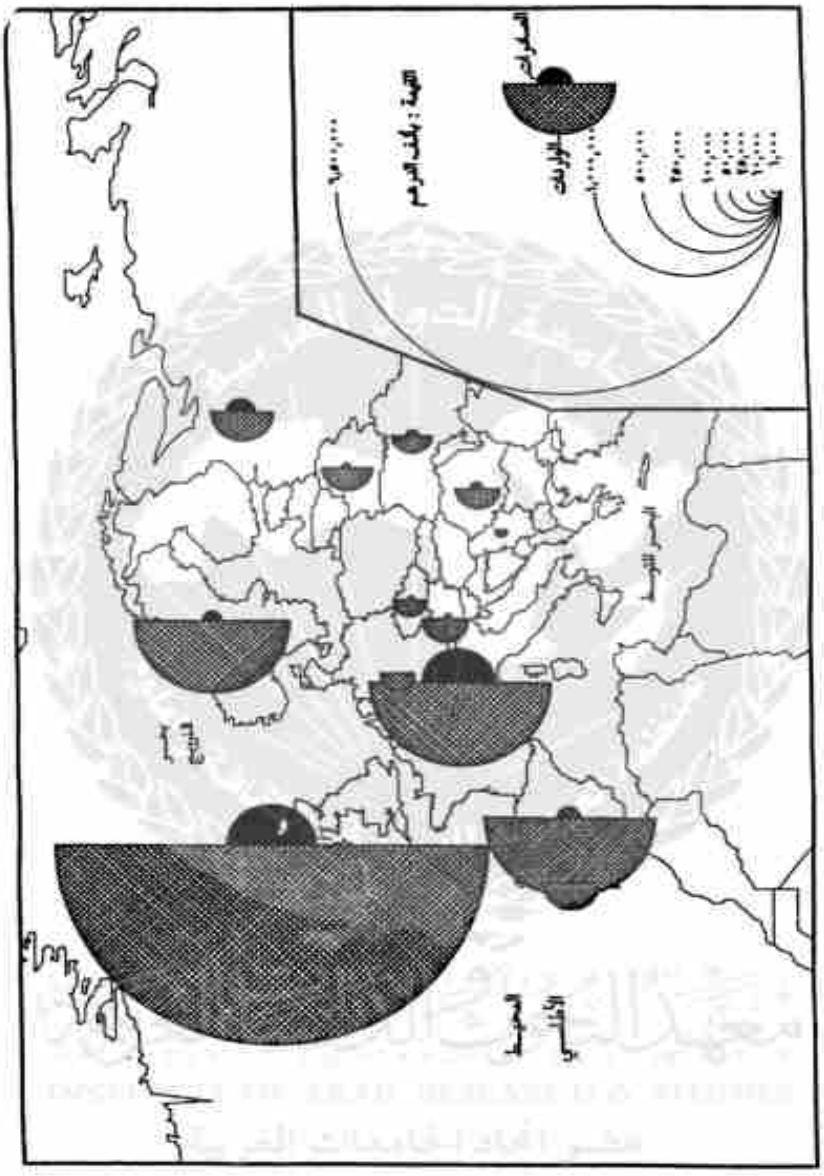

شكل (٧)

التجارة الخارجية لدولة الإمارات مع الدول الأو روبية عام ١٩٩٦م.

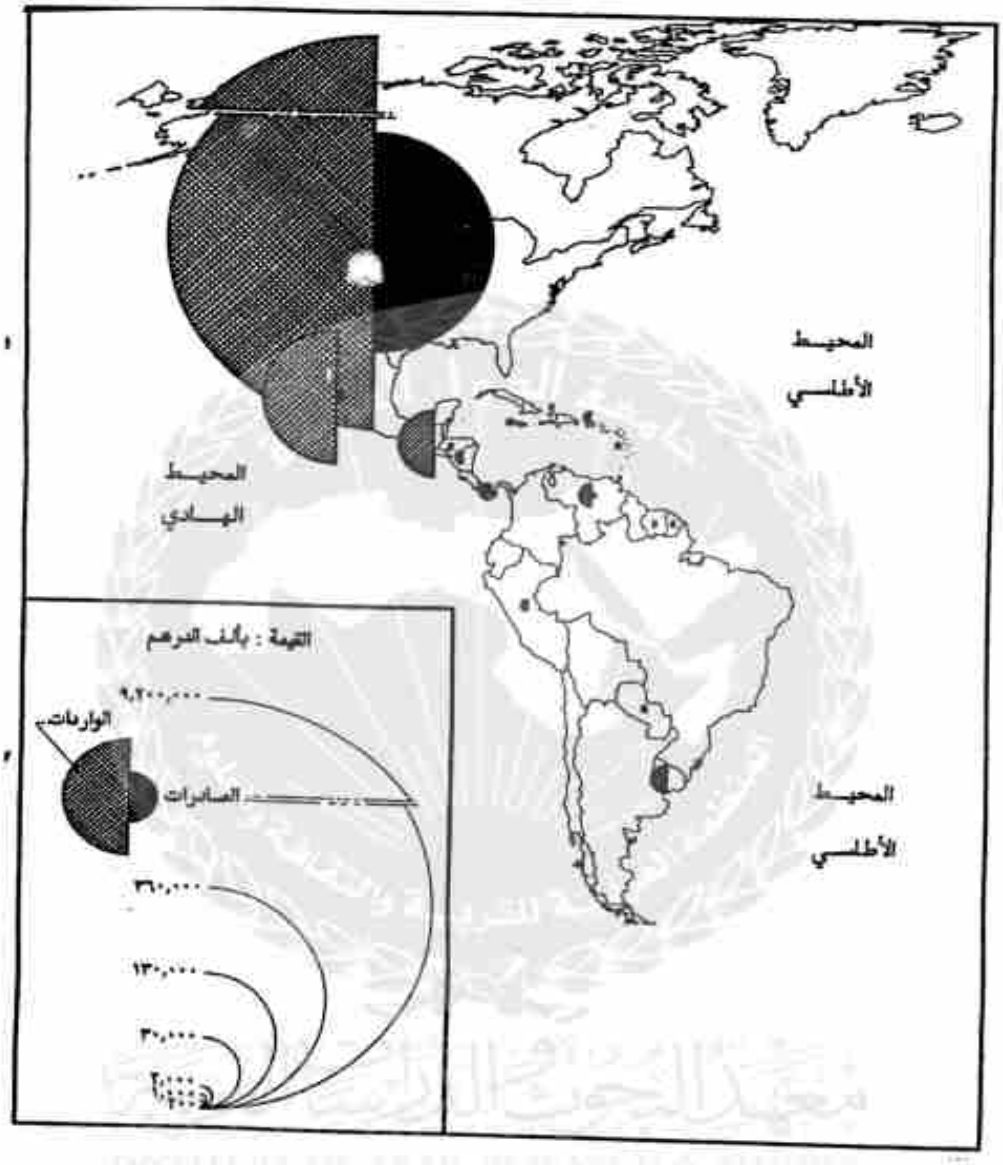

شكل (٨)
التجارة الخارجية لدولة الإمارات مع الدول الأمريكية عام ١٩٩٦م.

ى - التجارة الخارجية لدولة الإمارات مع الدول الأوقيانوسية :

لقد مرت التجارة الخارجية لدولة الإمارات مع الدول الأوقيانوسية بعدة مراحل ؛ حيث يتضح لنا من خلال دراسة (شكل : ٩) أن نسبة واردات الدولة من هذه الدول قد زادت فى الفترة من عام ١٩٨٤م إلى عام ١٩٨٦م، ثم بدأت فى التناقص حتى عام ١٩٩٠م . وبعد ذلك بدأت فى الصعود مرة أخرى حتى عام ١٩٩٢م، وما لبثت أن عادت مرة أخرى إلى الهبوط حتى وصلت فى عام ١٩٩٤م إلى أقل نسبة فى قيمة واردات الدولة من هذه الدول ، حيث بلغت ١,٥٪ فقط من جملة واردات الدولة فى تلك السنة . وبعد ذلك بدأت فى الزيادة مرة أخرى .

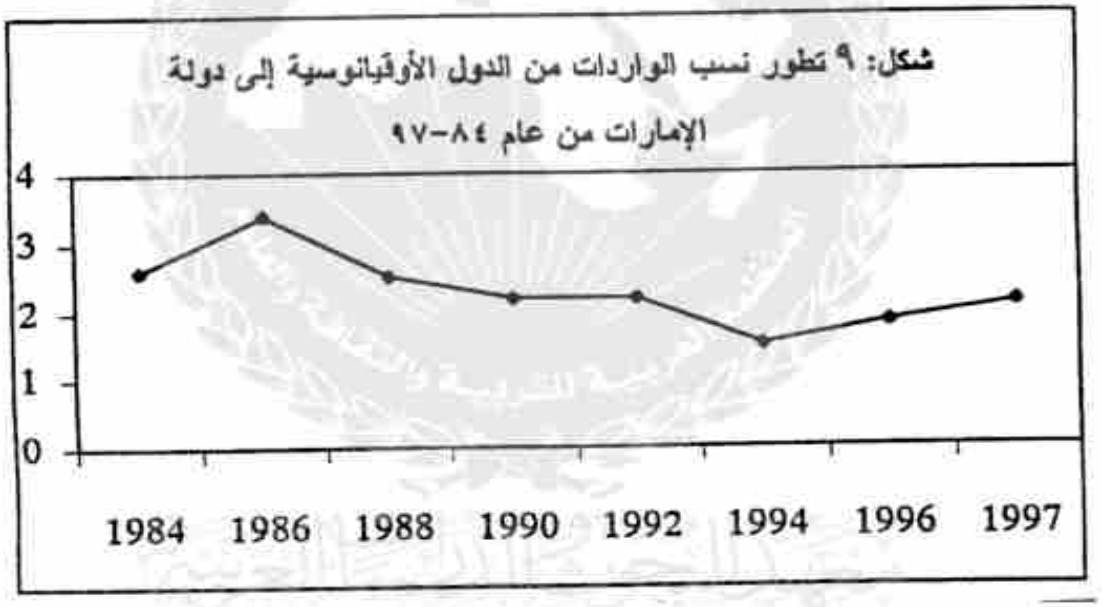

شكل: ٩ تطور نسب الواردات من الدول الأوقيانوسية إلى دولة الإمارات من عام ٨٤-٩٧

وتقوم العوامل المناخية بدور حيوى فى تحديد نوعية البضائع التى تستوردها الدولة من هذه الدول . فقد أدى اختلاف الفصول (صيف وشتاء) إلى استيراد بعض المنتجات الصيفية من تلك الدول فى فترة الشتاء إلى أسواق الإمارات مثل المنتجات الزراعية كالفواكه ومنها المانجو وغيرها . وسبق الإشارة إلى ذلك فى

التجارة مع بعض دول الجنوب الإفريقى .

وتعد كل من أستراليا ونيوزيلندا من أكثر دول هذه المجموعة فى قيمة الصادرات والواردات من الدولة وإليها . ففى عام ١٩٩٦م بلغت نسبة واردات الإمارات من هاتين الدولتين ٩٩,٩٪ من جملة قيمة واردات الدولة البالغة ١,٥ مليار درهم . كما صدرت دولة الإمارات ٣,٦٨٠ أطنان من البضائع والسلع بقيمة حوالى ٩ ملايين درهم . وبلغت قيمة واردات الدولة من هذه الدول حوالى ٣٠ مليون درهم فى عام ١٩٩٦م (شكل : ١٠) .

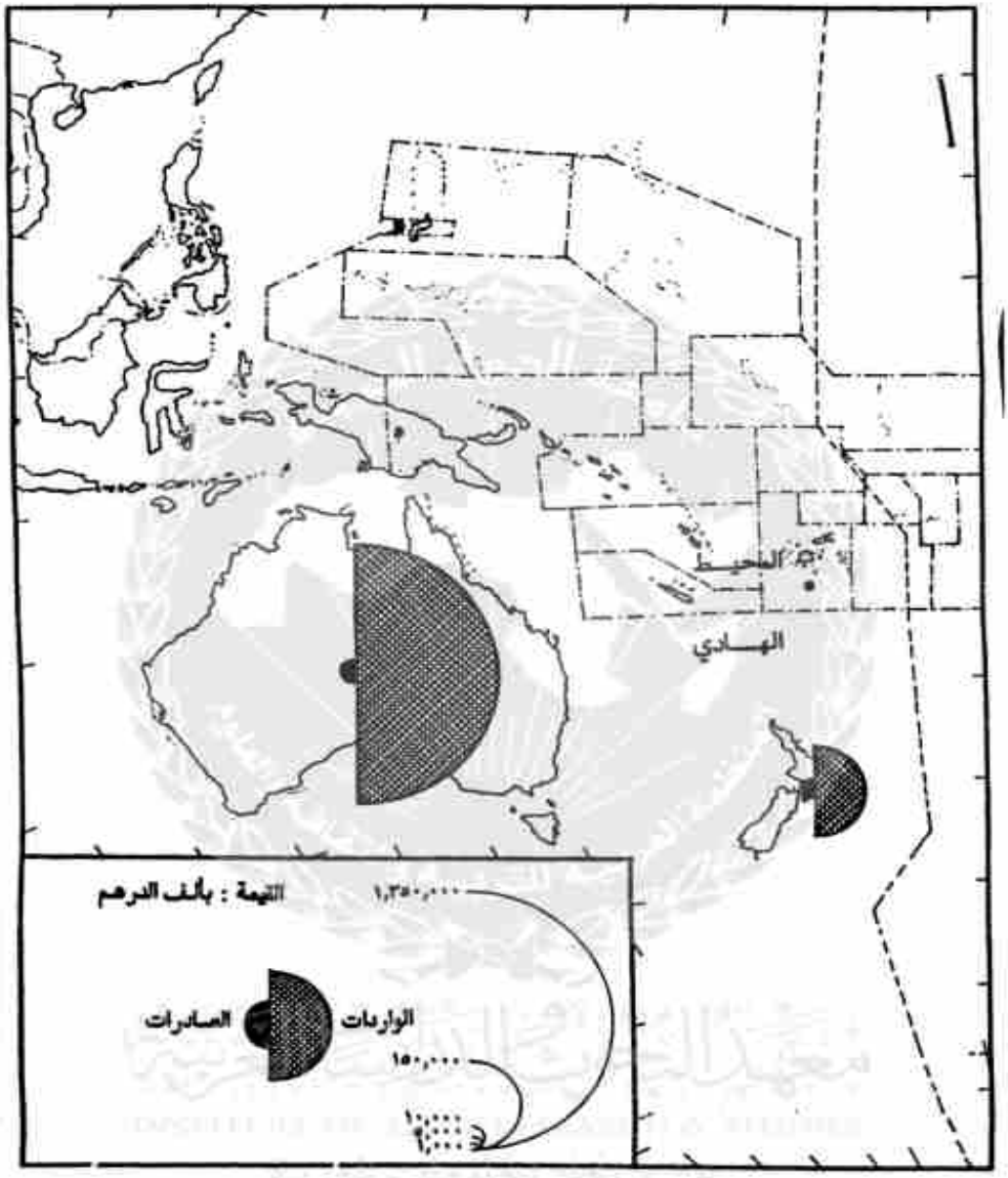

شكل (١٠)
التجارة الخارجية لدولة الإمارات مع الدول الأوقيانوسية عام ١٩٩٦م.

أهم الدول المصدرة والمستوردة من الدولة :

تتصدر بعض دول العالم نسب الصادرات والواردات من الدولة وإليها . فتعد اليابان من أكبر دول العالم التى تصدر إليها دولة الإمارات ، وغالبية هذه الصادرات من المواد النفطية ومشتقاتها . فى حين تحتل كوريا الجنوبية المرتبة الثانية من حيث نسبة الصادرات من دولة الإمارات إلى دول العالم . وتأتى كل من الهند وسنغافورة فى المرتبة الثالثة والرابعة على التوالى . وتأتى عمان على قائمة الدول العربية المستلمة لصادرات الدولة بنسبة ٣,٨٪ من مجموع صادرات الدولة فى عام ١٩٩٧م (جدول : ٧) .

جدول : ٧ النسب المئوية لأهم الدول المصدرة والمستوردة من دولة الإمارات وإليها عام ١٩٩٧م

الدولـة	الصادرات	الدولـة	الواردات
اليابان	٣٦,٣	الولايات المتحدة الأمريكية	٩,٦
كوريا الجنوبية	٨,٧	اليابان	٩,٣
الهند	٥,٤	المملكة المتحدة	٩,٣
سنغافورة	٥,٢	ألمانيا	٦,٥
عمان	٣,٨	كوريا الجنوبية	٥,٤
إيران	٣,٦	إيطاليا	٥,٣

[1] Unit, Country Report 3rd Quarter, 1999 p.6.

وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم من حيث قيمة الواردات لدولة الإمارات ، حيث ورد للدولة حوالى ٦٣٣ مليون طن من البضائع والسلع بلغت قيمتها فى عام ١٩٩٧م ما يقارب ١٠,١ مليارات درهم إماراتى ، أى ما نسبته ٩,٦٪ من مجموع قيمة واردات الدولة . وأتت كل من اليابان وبريطانيا فى المرتبتين الثانية والثالثة من حيث قيمة الواردات بنسبة ٩,٦٪ للسنة نفسها .

القياس الكمى للمؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية للدولة

لا شك أن اعتماد الدولة فى الماضى على سلعة واحدة ، هى النفط ، جعلها رهينة للتقلبات الاقتصادية العالمية ممثلة فى انخفاض الأسعار وارتفاعها . وقد أثر ذلك بدوره فى أوجه التنمية بأنواعها وجعلها تتراجع فى بعض الأحيان . لكن تبنى الدولة لسياسة السوق المفتوح وتنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على النفط بوصفه السلعة الوحيدة لاقتصاد الدولة جعلها تبتعد نوعًا ما عن الاعتماد على بعض الدول فى بيع نفطها وشرائه . وللتحقق من هذا الفرض يمكن أن نقوم بقياس بعض المؤشرات للدلالة على صحة هذا الطرح .

أ - قياس مؤشر التركيز الجغرافى للواردات (عام ١٩٩٦م) :

لا شك أن استخدام مؤشر التركيز الجغرافى للواردات من أشهر القياسات فى الجغرافيا الاقتصادية لمعرفة مدى ارتباط أو اعتماد أى وحدة سياسية على عدد محدود من شركائها التجاريين . ويعطى هذا القياس دلالة على أهمية الدولة ومكانتها وقدرتها على التخلص من التبعية الاقتصادية لبعض دول العالم ، ومعرفة درجة تأثرها بالواردات من بعض الدول التى تستورد منها البضائع والسلع التى تحتاجها . ويمكن حساب هذا المؤشر باستخدام المعادلة الآتية(٩) :

$$\text{مؤشر التركيز الجغرافى لواردات الدولة} = \frac{\text{قيمة الواردات من أهم شريكين}}{\text{مجموع قيمة الـواردات}} \times ١٠٠$$

$$\text{أى أن مؤشر التركيز الجغرافى لواردات الدولة} = \frac{١٧٦٦٦}{٨٥٠٣٢} \times ١٠٠$$

ويتضح لنا من خلال المعادلة السابقة أن انخفاض مؤشر التركيز الجغرافى للواردات عام ١٩٩٦م (٢١٪) دليل على قوة الدولة فى مجال التجارة الدولية وعدم تأثرها بالإجراءات التى قد يتخذها أهم شريكين فى التجارة الدولية وهما الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فى وقت الأزمات ، حيث تعد هذه النسبة صغيرة من مجموع حصة التجارة الدولية للدولة مع بقية دول العالم ، وهو مما يكسبها وضعًا تنافسيًا مع بقية دول العالم .

ب - قياس مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادى (عام ١٩٩٦م) :

يعد مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادى من المؤشرات المهمة لقياس الوزن النسبى لصادرات الدول وارداتها من مجموع الناتج المحلى الإجمالى . فكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على عدم الارتباط التام بالنشاط الاقتصادى القائم على عمليات الاستيراد والتصدير[١٠] . ويمكن التدليل على ذلك من خلال المعادلة الآتية[١١] :

$$\text{مؤشر الانكشاف الاقتصادى} = \frac{\text{قيمة الصادرات + قيمة الواردات}}{\text{الناتج المحلى الإجمالى}} \times ١٠٠$$

$$\text{أى أن مؤشر الانكشاف الاقتصادى الدولة} = \frac{٦٦٤٣ + ٨٦٣١٣}{١٧٦٢٧٨} \times ١٠٠$$

ومن هنا نجد أن مؤشر الانكشاف الاقتصادى للدولة يساوى ٥٣.٪ وهى نسبة مرتفعة نسبيًا مقارنة مع بعض الدول العربية ، وهذا يدل على أن السياسة التى تتبعها الدولة فى المجال الاقتصادى سليمة فى الوقت الحاضر ، وقد لا تتأثر كثيرًا بالتقلبات التى قد تحدث للتجارة الخارجية . وقد يكون مرد ذلك إلى كون الدولة من الدول المصدرة للنفط ، وهو مما يكسبها وضعًا أفضل مقارنة ببعض الدول العربية ، كما أن هناك علاقة عكسية بين درجة الانكشاف وحجم الدولة من حيث عدد السكان والمساحة .

اتفاقية «الجات» وأثرها على التجارة الخارجية لدولة الإمارات

تعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) **General Agreement of Tariffs and Trade (GATT)** من أهم الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة العالمية . وعلى الرغم من نشأة هذه الاتفاقية فى عام ١٩٤٧م فإنها مرت بعدة مفاوضات وبجدل حتى انتهت بتوقيع ١١٧ دولة على هذه الاتفاقية فى عام ١٩٩٣م . وقد وقعت دولة الإمارات على هذه الاتفاقية فى عام ١٩٩٤م وأصبحت ملتزمة بما جاء فى بنودها وأصبحت عضواً كامل العضوية منذ ١٠ أبريل ١٩٩٦م(١٢) . وتهدف هذه الاتفاقية إلى اتباع سياسة التجارة الحرة التى تحركها قوى السوق ، وهو ما يؤدى إلى تحرير انتقال رؤوس الأموال والمواد الخام بين دول العالم ، بحيث تفتح الأبواب على مصراعيها بالنسبة للشركات العالمية فى التوطن فى أى دولة فى ظل سياسة السوق المفتوح أمام جميع الدول الموقعة عليها . كما تنص الاتفاقية على مبدأ الشفافية لتحقيق أكبر درجة من الوضوح فى العمليات التجارية . كذلك تعتمد اتفاقية «الجات» مبدأ التفاوض لتسوية المنازعات بين الدول الموقعة عليها . وفى حالة قيام دولة معينة من الدول الموقعة بتخفيف الحواجز الجمركية

والإدارية فلابد من أن تقوم الدول الأخرى بالمعاملة بالمثل . وأخيراً فإن هناك اتفاقًا على مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية ، وهو ما يخدم الدول النامية للتعامل فى تصدير منتجاتها إلى أسواق الدول المتطورة مثل أسواق دول السوق الأوربية والأمريكية . ويعد هذا المبدأ من أهم هذه المبادئ ، حيث تقوم الدولة باستغلاله فى التجارة الخارجية للمواد البتروكيماوية والنسيج مع الدول الأوربية للتصدير ضمن الحصة المقررة للدولة إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد سهلت القوانين والإجراءات المطبقة فى الإمارات من دخول الدولة فى اتفاقية «الجات» . ولا تمنع الاتفاقية من توقيع بعض الاتفاقيات الثنائية أو الاتفاقيات بين مجموعة دول لتنظيم عمليات التبادل التجارى بينها ، ومن ثم فإن الاتفاقيات التى وقعتها الدولة لا تتعارض مع مبادئ الاتفاقية . وتسعى اتفاقية «الجات» إلى تحسين مستوى الإنتاج فى الدول الموقعة وخاصة الدول النامية . وفى ظل هذا التوجه قامت الدولة بالكثير من الإجراءات لتطوير نوعية الصناعات مثل تأسيس جائزة الجودة فى الأداء الوظيفى والصناعى فى كل من إمارة دبى وإمارة أبو ظبى .

كما قامت الدولة فى فبراير ٢٠٠٠م بتوقيع اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بشأن متابعة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتطبيقها . ومن خلال هذه الاتفاقية سوف تتمكن الدولة من التعامل بشىء من الموضوعية والإدراك التجارى على نحو يحقق للدولة مكاسب على مستوى التجارة العالمية . وفى ظل التغيرات الاقتصادية التى تشهدها الأسواق العالمية وتذبذب أسعار النفط فى الفترة الأخيرة ، فإن الدولة مطالبة بالكثير للدخول بقوة فى قطاع التجارة . وفى هذا الصدد يبدو أن الدولة مصممة على أخذ نصيبها من حصة التجارة الدولية ،

ولهذا الغرض تحاول أن تقوم ببعض التطوير لمرافقها الصناعية وتحسين الأداء الإدارى على نحو يحقق لها هذه المكانة . وقد برز فى الآونة الأخيرة أن إمارات الدولة بدأت فى تبنى سياسات اقتصادية على نحو يحقق لها نوعا من التخصص النوعى فى الإفادة من إمكانات كل منها . فنجد أن إمارة أبو ظبى بدأت تركز على الصناعات البتروكيماوية والغاز الطبيعى ، فى حين أعطت إمارة دبى أهمية خاصة لمناطقها التجارية الحرة وركزت على صناعة الألومنيوم والسياحة والترويج لدبى بوصفها مدينة تجارية فى الشرق الأوسط . وتحاول إمارة الشارقة استغلال مجموعة من المقومات الطبيعية والبشرية لتطوير بنيتها الصناعية ، فهى الإمارة الوحيدة التى تقع على خليجين ؛ الخليج العربى وخليج عمان . هذا الموقع الجغرافى أكسبها ميزة فى توأمة موانئها على الساحل الشرقى والساحل الغربى ، وهو مما شجع كثيراً فى عملية إعادة التصدير ، كما أن موقعها بين إمارة دبى وإمارة أبو ظبى من جهة وبقية إمارات الدولة من جهة أخرى وانخفاض تكلفة الإنتاج الصناعى فيها- مكنها من قيام صناعات غذائية وصناعات بلاستيكية على نحو يسهم فى إمكان منافسة هذه الصناعات فى دول المجلس والدول المجاورة الأخرى . وتحاول بقية الإمارات الشمالية اللحاق بركب قطار تنويع مصادر الدخل وزيادة إسهامها فى التجارة الدولية ، عن طريق تبنى سياسات فتح الأسواق . ولهذا بدأت إمارة الفجيرة فى تعميق مينائها المطل على خليج عمان حتى تتمكن من استقطاب أكبر عدد ممكن من خطوط الملاحة الدولية مستغلة موقعها الجغرافى على مدخل الخليج العربى .

الخلاصة :

من خلال ما سبق ذكره نجد أن البعد الجغرافى لا يمثل عاملاً مهمًا فى

تجارة الدولة مع بقية دول العالم . فعلى سبيل المثال بلغت نسبة واردات الإمارات من الدول الأمريكية ما يقارب ١٣,٥٪ من جملة وارداتها. فى حين لم تتعد نسبة واردات الإمارات من الدول العربية (غير دول مجلس التعاون الخليجى) حوالى ١,٤٪ من جملة واردات الدولة . وكذلك الحال بالنسبة للدول الإفريقية التى بلغت نسبتها ٠,٦٪ فقط من جملة واردات الدولة .

إذن هناك عوامل أخرى تلعب دوراً كبيراً فى التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ؛ مثل ميكنة السوق ، ونوعية البضائع والسلع المستوردة ، وأهمية هذه البضائع لاقتصاد الدولة ، والاحتكار ، والاتفاقيات الدولية ، وعوامل المناخ ، والموقع الجغرافى ، وسلوك المستهلك فى الدولة ، والبعد التاريخى لمناطق التصدير ، والسمعة ، ومدى توافر السلع المطلوبة للمستهلك الإماراتى . كما أن اتباع الدولة سياسة السوق المفتوح أعطى حرية شبه كاملة للتجار لكى يتبادلوا التجارة مع جميع دول العالم . وفى المقابل نجد أن تجارة إعادة التصدير قامت بدور حيوى فى نصيب التجارة الخارجية للدولة مع دول العالم . وإذا كان هناك من أثر بالنسبة للموقع الجغرافى للدولة فقد نجده متمثلاً فى تجارة إعادة التصدير التى تقوم بها إلى موانئ بقية دول مجلس التعاون الخليجى .

كما أن هناك بعض الأقاليم التجارية التى تصدر وتستورد من الدولة أكثر من غيرها كما سبق ذكره . ومما لا شك فيه أن حركة التجارة الدولية بين دولة الإمارات ودول العالم قديمة قدم وجود سكان المنطقة فيها . وعلى الرغم من تحول أهمية الأنشطة الاقتصادية التى مورست فى الدول منذ القدم ؛ فإن النشاط التجارى بقى محافظًا على أهميته ، على الرغم من مرور السنوات وتغير وظيفة

المنطقة من ناقل للتجارة بين الشرق والغرب فى فترة وجود الاستعمار الأوربى ، حتى فترة الغوص على اللؤلؤ ، ثم اكتشاف النفط وإنتاجه .

وتقوم التسهيلات البحرية والتجارية المتاحة للتجار بدور حيوى فى نمو التجارة الخارجية وازدهارها بدولة الإمارات . كما أن توافر التنظيم الداخلى للمؤسسات الاتحادية ووجود القوانين واللوائح التى تمنح الحرية للتجار الأجانب بمزاولة التجارة بحرية - كل ذلك أعطى الدولة ميزة بين دول المنطقة من حيث أفضليتها لدى الخطوط البحرية والجوية التى تخدم التجارة بين الشرق والغرب .

ويمكن للدولة أن تزيد من كمية صادراتها ووارداتها وقيمة تلك الصادرات والواردات إذا أعطت أهمية للموانئ الموجودة على الساحل الشرقى للدولة ، وربطتها بشبكة حاسب آلى لتمكين التجار وخطوط النقل البحرية فى بقية دول العالم من استخدام هذه الموانئ ، بدلاً من التركيز على موانئ الساحل الغربى للدولة وخاصة موانئ إمارة دبى .

* * *

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب الدراسات العربية

هـوامـش

(١) دراسة جاسم الشريف . منشورة فى آفاق اقتصادية . المجلد ٢٠، العدد ٧٧، ١٩٩٩م ، وهى جزء من رسالته للماجستير التى قدمت لجامعة القاهرة فى يونيو ١٩٩٦م فى موضوع التجارة الخارجية لإمارة دبى : دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية .

(٢) يمكن الرجوع إلى :

Zahlan, Rosemarie. The Origins of the United Arab Emirates. London: Macmillan Press Ltd, 1978. p. 11 .

و :

Henderson, Edward. This Strange Eventful History, Memories of Earlier Days in the UAE and Oman. London: Quartet Books. 1990 .

و :

فاطمة الصايغ . الإمارات العربية المتحدة والخط الجوى البريطانى إلى الشرق (١٩٢٩- ١٩٥٢). أبو ظبى : المجمع الثقافى ، ١٩٩٥ .

(٣) Zahlan, Rosemarie, 1978. pp 180 - 188 .

(٤) كان يطلق على إمارات الدولة فى تلك الفترة الإمارات المتصالحة ، وهى مشيخات تحكم كل إمارة .

(٥) وزارة التخطيط، إدارة الإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة فى أرقام ١٩٩٧/١٩٩٨م. ص١٣.

(٦) وزارة التخطيط ، إدارة الإحصاء ، إحصاءات التجارة الدولية ، ١٩٩٧/١٩٩٨، ص ٢٩ .

(٧) وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ، ١٩٩٧ ، ص ٣١٨ .

(٨) وزارة التخطيط ، ١٩٩٧، ص ٣٥٨ .

(٩) أهم شريكين هما الولايات المتحدة الأمريكية واليابان حسب إحصائيات ١٩٩٦م، والأرقام بملايين الدراهم .

(١٠) محمد أزهر السماك ، قواعد البحث العلمى مع تطبيقات فى البحوث الجغرافية والاقتصادية ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، إربد ، ١٩٩٨، ص ٢١٨ - ٢٢٤ .

ويمكن الرجوع إلى :

أ- فؤاد الصقار . جغرافية التجارة الدولية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٤ م .

ب- Kinnear, T. and Others. Principles of Marketing. New York: Harper Collins College Publishers, 1995.

جـ- سيف القايدى ، الجغرافيا الاقتصادية : أسس ومناهج وتطبيقات ، دار القلم ، دبى ، ١٩٩٩ م .

(١١) جميع الأرقام بملايين الدراهم .

(١٢) الخليج ، الخليج الاقتصادى ، العدد ٧٥٧١، ص ١ .

* * *

مراجع مختارة

أولاً : المراجع العربية :

إبراهيم أنور . اتفاقيات « الجات » والاقتصاديات العربية . كراسات استراتيجية العدد ، (٢٢) ، مركز الدراسات والسياسة الاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩٤ .

إبراهيم العيسوى . « الجات » وأخواتها : النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٥ .

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الإحصائى السنوى ، ١٩٩٦، الأمانة العامة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٩٦ .

التجارة والصناعة ، يونيو ١٩٩٥ مجلد : ٣ .

جاسم الشريف . التركيب السلعى لصادرات إمارة دبى خلال الفترة من (١٩٧٤- ١٩٩٢) . آفاق اقتصادية . المجلد ٢٠ ، العدد ٧٧، ١٩٩٩ .

جامعة الدول العربية وآخرون ، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة « الجات » وانعكاساتها على مستقبل الاقتصاديات العربية بوجه عام ومسائل العمل بوجه خاص ، القاهرة ١٩٩٤ .

سلطة المنطقة الحرة فى إمارة الفجيرة ، ١٩٩٧ ، الإمارات العربية ، الفجيرة .

سامى عفيفى حاتم . التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٩٩٨.

عدنان السيد حسن . الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٩٤ .

غرفة تجارة وصناعة دبى . دليل دبى الصناعى ١٩٩٥، الوحدة إكسبرس ، دبى ١٩٩٥ .

فؤاد الصقار . جغرافية التجارة الدولية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ١٩٩٧ .

فاطمة الصايغ . الإمارات العربية المتحدة والخط الجوى البريطانى إلى الشرق (١٩٢٩- ١٩٥٢) ، المجمع الثقافى ، أبو ظبى ، ١٩٩٥ .

فاروق محمد حسين . التجارة الدولية ، غير معروف دار النشر ، القاهرة ١٩٩٤ .

مؤسسة نقد البحرين ، إدارة البحوث الاقتصادية . النشرة الإحصائية القصلية ، مارس ١٩٩٧، المجلد ٢٣، العدد الأول .

محمد أزهر السماك ، قواعد البحث العلمى مع تطبيقات فى البحوث الجغرافية والاقتصادية ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، إربد ١٩٩٨ .

محمد الديب . الجغرافيا الاقتصادية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٩٦ .

طالب محمد عوض ، التجارة الدولية (نظريات وسياسات) ، معهد الدراسات المصرفية ، عمّان ١٩٩٥ .

سيف الدين الرميحى ، نتائج جولة أورغواي وآثارها دوليا وعربيا ، مجلة التنمية الصناعية العربية ، العدد (١٢٧) ، تشرين أول / أكتوبر ١٩٩٤ .

سيف القايدى ، الجغرافيا الاقتصادية : أسس ومناهج وتطبيقات ، دار القلم ، دبى ١٩٩٩ .

نبيل حشاد ، « الجات » ومستقبل الاقتصاد العالمى والعربى ، دار النهضة ، القاهرة ١٩٩٥ .

وزارة التخطيط ، إدارة الإحصاء ، دولة الإمارات العربية المتحدة فى أرقام ١٩٩٨/٩٧ .

يوسف خليفة اليوسف ، دول مجلس التعاون الخليجي وعوضية منظمة « الجات » : الفرص والمحاذير، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (٧٩) السنة العشرون ، جامعة الكويت ، الكويت ١٩٩٥ .

ثانيًا : المراجع الأجنبية :

Al- Fahim, Muhammed. A Guide to Staring a Business in the United Arab Emirates. Dubai, U.A.E. : Gulf Book Center, 1996.

Cohen, Richard. World Trade and Payments Cycles: The Advance and Retrade of the Postwar Order. New York: Praeger, 1989.

De Souza, A. The World Economy, Resources, Location, Trade and Development. New York: Macmillan, 1994.

Dicken, Peter and Others. Location in Space Theoretical Perspectives in Economic Geography. New York: Harper & Row Publishers,

Hammond Atlas of the World. Second Edition Maplewood, NJ.: Hammond Incorporated, 1998.

Hanink, Dean. Principles and Applications of Economic Geography. New York: John

Wiley & Son Inc., 1997 .

Healet, Michael. Location & Change Perspective on Economic Geography. Oxford: Oxford University Press, 1990.

Hedderwick, Kal. A Guide to Statistics for Trade Union Pay Negotiators. Geneva: International Labor Office, 1987.

Henderson, Edward. This Strange Eventful History, Memoirs Earlier Days in the UAE and Oman. London: Quartet Books, 1990.

Howse, Roberst (editor). The World Trading System Critical Perspectives on the World Economy. London: Routledge, 1998.

Kinnear, T. and Others. Principles of Marketing. New York: Harper Collins College Publishers, 1995.

Marsden, W.E. The World in Change. Hong Kong: Sheck Wah Tong Printing Ltd., 1983.

Radelet. Steven. Asia's Reemergence. Foreign Affairs. Nov. and Dec. Vol. 76 No. 6, 1997.

The World Bank. 1997 World Bank Atlas.

UNCATD. Trade and Dvelopment Report, 1997, New York and Geneva: UN., 1998.

United Nations. World Economic and Social Survey, 1998. New York, 1999.

World Bank. World Development Indicators, 1997.

Zahlan, Rosemarie. The Origins of the United Arab Emirates. London: Macmillan Press Ltd,. 1978 .

جامعة الدول العربية
معهد البحوث والدراسات العربية